الإدارة العثمانية في ولاية حلب من خلال جريدتي الشهباء واعتدال ١٨٧٧-١٨٧٩

د. نضر علي أمين الشريف
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

ليس الغرض من هذا البحث إعداد دراسة عن أوضاع ولاية حلب الإدارية بالرجوع إلى ما كتب عن الموضوع من لدن الباحثين والمؤرخين الذين تناولوا الخطوط العريضة للإدارة العثمانية فإن كتبا عديدة قد صدرت وتناولت أحوال الولايات العربية في الدولة العثمانية ولكن لم تعقد دراسة واحدة ، حسب علمنا ، عن أوضاع ولاية حلب الإدارية من خلال مضامين الجرائد المحلية الصادرة في الولاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع أنها ، موضوعيا ، كانت الأكثر فعالية في عرض أحوال الولاية ولاسيما من الناحية الإدارية ومن حيث احتضانها لمعظم الأوامر السلطانية وبيانات الحكومة العثمانية الإدارية ، وملاحظات المتابعين من الأهالي ونقدم لإجراءات سلطات الولاية الإدارية في تلك المرحلة .

وباعتباران جريدتي الشهباء واعتدال لهما أهمية خاصة لكونها كانت أولى الجرائد المحلية غير الرسمية التي صدرت في ولاية حلب التابعة للسلطات العثمانية ، فقد تمكنت من الحصول على مضامين ما ورد فيهما من أخبار الولاية في الأعداد التسعة المتوفرة من أصل مجموع الأعداد الستة عشر من "الشهباء" والعدد الوحيد المتوفر من "اعتدال" والتي تمكن الباحث جان داية من وضعها في متناول الباحثين والمؤرخين ونشرها في كتابه المعنون" صحافة الكوكبي"[١] والذي قام بتصوير كل الأعداد المتوفرة من "الشهباء"و"اعتدال" .

وثمة مطيات من شانها إن تضفي على عبد الرحمن الكواكبي محرر "الشهباء" و"اعتدال" خصوصية صحافية معينة فهو لم يكن صحافيا فحسب بل كان نهضويا يؤمن بالصحافة الملتزمة التي تسهم في نهضة الوطن وعزه [٢]، وكثيرا ما كان يؤثر تعطيل جريدته وربما توقيفه على حساب استمرار عمله الصحفي إذا حيل دون إن تمارس الجريدة رسالتها في نوعية القراء والإسهام في نهوضهم الاجتماعي والثقافي .

وتقتضي الموضوعية الإشارة إلى إن "الشهباء" كثيرا ما كانت تقتبس الموضوعات الجدية والنهوضية والمنوعة من الصحف الأخرى التي كانت تهدف إلى التنوير ومن تلك الصحف "حديقة الأخير" لصاحبها خليل الخوري [٣] "والتقدم" لصاحبها أديب اسحق[٤] و"ثمرات الفنون" لصاحبها عبد القادر القباني [٥] و"الجنة" لصحابها سليم البستاني [٦] وغيرها .

وملاحظة أخرى بصدد "الشهباء" ومن خلال الأعداد التسعة المتوفرة منها والعدد الأول من "اعتدال" يمكن القول إن رئيس تحريرها كان يحرر معظم أبواب جريدته وهذا أمر مألوف وطبيعي في صحف تلك الأعوام فمعظم أصحاب الصحف كانوا أدباء صحافيين ، أي إن باستطاعتهم تحرير صحيفة أسبوعية ذات حجم وسط وصفحات أربع ، ومع ذلك ، فقد دل العدد السادس إن للشهباء مراسلا في دمشق وكان متطوعا ، وباستثناء رئيس التحرير لم يكتب في التسعة أعداد من "الشهباء" سوى خمسة كتاب وهم: الحاج مصطفى الأنطاكي، وجبرائيل دلال، وقسطنطين حمصي ، والخوري انطانيوس قند لفت ، واحمد وهبي .

يظهر مما سبق إن "الشهباء" و"اعتدال" كانت تقفان في مقدمة الصحف الحلبية التي تحولت إلى وسائل فعالة استعمالها رواد النهضة لنشر فكرهم الهادف إلى أصلاح بلادهم ، ولا شك في إن لجهاز الإداري الذي أقامه العثمانيون في حلب قد جذب اهتمام الحلبيين الذين وجدوا فيه أداة لتكريس السيطرة العثمانية على بلادهم .

سياسة العثمانيين الإدارية تجاه ولاية حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

كانت ولاية حلب تشكل أحدى الولايات الثلاث التي تتألف منها بلاد الشام في مستهل حكم العثمانيين لها عام ١٥١٦ وضمت ولاية دمشق وولاية طرابلس[٧]. ولكن سرعان ما طرأ تغيير على نظام الولايات في عام ١٨٦٤ رافق ظهور اتجاه جديد في الدولة العثمانية يقوم على ربط الأقاليم بالسلطة المركزية ، ويحدد صلاحيات الولاة والمتصرفين ، والقائمقامين ، ويضع حدا للإدارة الإقطاعية القديمة بإلغاء النظم الباقية من عهود "التيمار" و"الزعامة" فقد شرع قانون نظام الولايات لعام ١٨٦٤، ونص على تشكيل مجالس محلية مهمتها مساعدة المسؤولين في الحكم . فكانت الولاية تدار من قبل مجالس محلية تضم مجموعة من الموظفين إلى جانب عدد من الأعضاء المنتخبين عرفت باسم "مجالس الإدارة" ويعد الوالي رئيس الوحدة الإدارية والممثل السياسي للحكومة . وتم تحديد اختصاصاته بموجب القانون المذكور،والقانون الذي عرف باسم قانون " إدارة الولايات العمومية"[٨].

وبموجب القانون الجديد أعادت الدولة العثماني النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولاياتها فضمت ولاية لأخرى وشكلت ولايات جديدة ونالت بلاد الشام نصيبا من هذه التغييرات إذ اختفت ولاية صيدا وقسمت أو ولايتين هما ولاية سوريا [٩] وقد اتسعت بضم أجزاء من ولايتين طرابلس وصيدا القديمتين ، وولاية حلب وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول[١٠].

وعلى هذا الأساس بدا أسم سورية يظهر في "سالنامة" الدولة العثمانية اعتبارا من عام ١٨٦٥. وامتدت الولاية الثانية ، أي ولاية حلب ، امتدادا كبيرا شملت أجزاء واسعة تخضع الآن للحكم التركي[١١].

كانت للدولة العثمانية مصالح وأهداف متشعبة في ولاية حلب تفوق أهميتها ما كان لها في سورية إلى حد كبير فإن الجزء الشمالي من بلاد الشام ومركزه حلب مهم من الناحية السوقية لأنه كان يحمي الممرات إلى الأناضول عبر طوروس، وهو ضروري أيضا باعتباره نقطة هامة في طريق الموصلات إلى أوربا، ومحطة كبرى للطرق الداخلية . حددت هذه العوامل طبيعة الاهتمام العثماني بولاية حلب[١٢] فاتخذت حيالها تدابير سياسية وإدارية من شأنها أحكام سيطرتها عليها فقد وضعتها تحت وال عثماني تقع عليه، بحكم موقع ولايته، أعباء خاصة. فكان أكثر من بقية الولاة بعدا عن مشاكل سورية ولبنان، وأكثر اتصالا بمشاكل العراق وإيران وديار بكر والأناضول. ويكمن في هذا الواقع بعض التفسير لتعرض هذا الجزء من بلاد الشام بشكل أسرع وأعمق لرياح التغيير، وإعطاء الجديد من الأفكار أكثر من أي جزء آخر من أجزاء المشرق العربي . لم تكن سياسة الدولة العثمانية الضريبية في بلاد الشام وحلب خاصة قلية النتائج وتلقي سجلات القنصلية البريطانية في حلب أضواء على الضرائب العثمانية في القرن التاسع عشر فقد أورد القنصل البريطاني في حلب "سكين" النماذج الآتية من الرسوم:

"الرسومات أو الضرائب على مواد الموازين والمقاييس وعلى غير ذلك من المبيعات سوى التتون (التبغ) يبلغ مجموع ما يتقاضى عنها ١١٣٠٠غرشا .

والترابية هي ضريبة ١٥ بالمئة على البيوت ، ويبلغ مجموع ما يتقاضى عنها ٨٩٠،٠٠٠ غرشا وكلا المبلغين مضروبان على سائر طبقات الناس[١٣].

ودفعت حاجة الدولة العثمانية للمال إلى فرض ضرائب وإعانات عديدة كانت تؤخذ من رعاياها وأنشطتهم الاقتصادية منها" إعانة لمحاويج مسلمي كريد المهاجرين" وضريبة أخرى عرفت باسم "ويركو شخصي" وغيرها [١٤].

أدت السياسة العثمانية تجاه بلاد الشام، وولاية حلب بشكل خاص ، إلى استغلال الرعية إلى أقصى حد ممكن، ولاسيما إن تلك السياسة مرحلة جديدة مع تسلم السلطان عبد الحميد الثاني العرش العثماني (٣١ اب ١٨٧٦) بانقلاب ضد أخيه السلطان مراد الخامس[١٥]. فقد اشتد الصراع بين الدول الكبرى ومشاريعها الاستعمارية تجاه الدولة العثمانية وحاولت ، في ظروف النزاع المعقد فيما بينها ، التذرع بسوء الإدارة العثمانية وأوضاع الأقليات الدينية غطاء للتغلغل.

وفي ظل هذا الواقع ليس غريبا إن تتبنى السلطة الثمانية سياسة إدارية خاصة تجاه ولاياتها تقوم على أساس تعيين الولاة وكبار الإداريين من العناصر التركية المقربة من السلطان كما لجأت إلى الإكثار من تبديل الولاة .

فقد توالى على حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٥٠-١٩٠٢) واحد وثلاثون واليا ويلاحظ إن ولاية بعضهم لم تستمر سوى أيام معدودات[١٦].

وفي ظل مثل هذا النظام الإداري سادت الصلاحيات المطلقة ، والأحكام القطيعة ، والتعسف في جمع الأموال والارتشاء وكانت وسيلة الولاة في استرضاء ذوي النفوذ في العاصمة فرض الجباية على أموال الأغنياء والموسرين وجمعها على هيئة "بقجة" وتقديمها إلى أحد المسؤولين عند وصوله حلب[١٧].

كان أمرا طبيعيا إن تتصدى صحف حلب ولا سيما "الشهباء"[١٨]. لسير الإدارة العثمانية ، وأخطاء أجهزة الحكم ، وفساد الإدارة بقصد خدمة أبناء حلب وقراء العربية في الدرجة الأولى ، فقد جاء في افتتاحية العدد الأول من "الشهباء" مانصه:

إن الشهباء ستكون الجريدة العربية والجريدة الأدبية الموضوعة لنشر الحوادث السياسية ، والوقائع المحلية مع تحليتها أحيانا ببعض جمل سياسية ، ونبذ علمية وأدبية وغير ذلك من الأبحاث والمقالات المفيدة لاتساع دائرة المعارف العمومية ، واكتساب الآداب المدنية وكشف أسرار الأمور ، وتنبيه أفكار الجمهور، وصيانة الحقوق من الشطط بين أركان الهيئة الاجتماعية[١٩].

ولما كانت الغاية من صدور "الشهباء" هي الإصلاح فقد دابت منذ العدد الأول نشر "الخطوط السلطانية"[٢٠] المرسلة إلى الولاة والمأمورين بمناسبة نشوب الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨) ففي العدد الأول نشرت "صورة الخط الشريف الهمايوني" "المرسل من قبل حضرة مولانا المعظم السلطاني الغازي عبد الحميد الثاني إلى رؤساء عساكره الموجودة في المواقع الحربية "بتاريخ ١٢نيسان ١٨٧٧[٢١].

تابعت "الشهباء" في العدد الثاني تعريب ونشر صور الخطوط السلطانية، حيث نشرت في الصفحة الأولى " تعريب صورة الأمر العالي المرسل لسائر الولاة العظام والمأمورين الكرام المحرر بالإرادة السنية عن لسان الحضرة السلطانية" .

وقد ورد في سياق البيان قول السلطان للمأمورين :

"حيث إن العدو متظاهر بصورة محامي عام بواسطة ما يفتريه علينا من سوء قصد الإسلام بإخوان وطنهم أصحاب الأديان والمذاهب السائرة مدعيا إن له حق توجيه المسؤولية على دولتنا العلية عن الحركات المخلة بأمنيتهم فلا شبهة لي في إن جميع تبعتنا الصادقة يكذبون العدو في ذلك بواسطة الاستمرار على ما يجب إن يكون من الألفة الأخوية وحسن المعاشرة بين أبناء الوطن"(٢٢).

ونظرا لأهمية المجالس البلدية ودورها في حياة الحلبين فقد أولت "الشهباء" ومنذ العدد الخامس "قانون مجالس بلدية الولايات" الذي أصدرته الحكومة العثمانية في تلك الآونة، عناية خاصة وتابعت نشرة في الأعداد اللاحقة ولفتت الجريدة في افتتاحية العدد ذاته أنظار الحلبيين إلى ضرورة ممارستهم لحقوقهم الانتخابية، وحثتهم على انتخاب أعضاء المجلس البلدي من "ذوات أمناء موثوقا باستقامتهم ومقطوعا بعفتهم محبين للخير العام ، يؤثرون صوالح الوطن على صوالحهم الشخصية" .

وتحذر الجريدة الناخبين من خطورة حصر انتخابهم لمرشحين من "ذوي الوجاهة" أو من " عائلات مخصوصة" بل يجب إن ينتخب" من توفرت فيه الصفات المطلوبة كائنا من كان ولومن أصناف الناس"(٢٣).

ونشرت الجريدة في العدد ذاته الفصل الثاني من " قانون انتخاب مجالس بلدية الولايات "وتضمن تفاصيل انتخاب أعضاء مجالس البلدية والشروط الواجب توفرها في النخبين والمنتخبين وحدد النظام إن يتم انتخاب مجلس البلدية" من طرف الأهالي من ٦-١٢عضو على حسب أهمية الموقع ، ومدته المعينة ٤ سنين على إن في كل سنتين تغير نصف أعضائه والحكومة تعين احد الأعضاء رئيسا له يخصص له وظيفة (راتب) من حاصلات المجلس وليس لباقي الأعضاء وظيفة وإنما خدمتهم تكون افتخارية (فخرية) ويضم المجلس إلى جانب الرئيس " مهندس البلدية وطبيبها وبيطرها ويعتبرون أعضاء شورى فيها ، ويعين للمجلس كاتب موظف وامين صندوق موظف مكفول يغير في كل سنتين وعدة مباشرين (جاويش) على حسب اللزوم " .

وفيما يتعلق باجتماعات المجلس فقد أشار القانون إلى انعقاد "مجلس البلدية في الاسبوع يومين بالاقل ويطلب الرئيس بعقد زيادة على ذلك".

ولا يعد انعقاد المجلس قانونياً مالم "يجتمع نصف الاعضاء مع زيادة واحد"

ويتم التصويت على القرارات وترجيح الاراء" بالاكثرية وعند التساوي يرجح طرف الرئيس أو وكيله".

وتناول الفصل الثالث مت القانون كيفية انتخاب أعضاء مجالس البلدية فقد ألزم القانون كل من "يكون عثمانياً وسنه يتجاوز ٢٥ سنة ويدفع في الأقل ٥٠ غرشاً رسماً سنوياً عن املاكه الموجودة في محل إقامته ومستقلاً في تصرفاته المدنية والشخصية غير محكوم عليه بجناية قط له حق أعطاء الراي في انتخاب مجلس البلدية وكل من كان عثمانياً وسنه متجاوز ٣٠ سنة ويدفع في الأقل ١٠٠ غرشاً سنوياً عن املاكه الموجودة في محل اقامته وقادراً على التكلم باللغة التركية وهو غير مختل العقل ولا خادما عند احد ومستقلاً في تصرفاته المدنية والشخصية وبمقتضى قانون الجزاء ولا محسوباً بحجة ولا محكوماً عليه بجناية ولم يدخل في خدمة أجنبية ولا ادعاها قط ولا مستخدماً في نفس مجلس البلدية ولا متعهداً له إنشاءات وعمليات أصالة أو كفالة ولا ملتزماً منه شيئاً من الرسوم ولا داخلاً في الحين في الخدمة العسكرية أو المضبطية بالنفس وليس هو في الحين حاكم في البلدة أو القصبة فهو أهل لان ينتخب عضواً لمجلس البلدية".

وحدد القانون المدة اللازمة للانتخابات ابتداءاً من "كانون الأول سنة الانتخابات ويجرى على أصوله الأتي بيانها بناء ينتهي امره إلى نهاية شباط".

وتشرف على الانتخابات لجنة تضمن القانون كيفية تشكيلها وفق الية تبدأ بقيام مختار وامام أو كاهن أو حاخام كل محلة بتسمية شخصين من وجهاء محلاتهم وممن لهم حق الانتخابات وباجتماع ما لا يقل عن عشرين شخصاً يقرع بينهم لاختيار عشرة أشخاص يؤلفون قوام اللجنة المشرفة على الانتخابات التي يترأسها رئيس البلدية [٢٤].

وأشارت الجريدة في العد السادس إلى المباشرة بتشكيل (البلدية في حلب على الأصول الجديدة وبحسب النفوس الموجودة أمر بتشكيل دائرتين أحداهما للقسم الجنوبي من المدينة والثانية للقسم الشمالي منها)[٢٥].بينما تابعت نشر المواد المتبقية من قانون مجلس بلدية الولايات وتضمنت بيان كيفية تقديم الاعتراضات الخاصة بالانتخابات، والتعليمات الواجب أتباعها في عملية الانتخاب.

وفيما يتعلق بمدة العضوية في مجلس البلدية فقد نص القانون على إن يجري عملية الانتخاب بتشكيل مجلس البلدية كل أربع سنوات وان يتم أخراج نصف الأعضاء بالاقتراع بعد سنتين من الانتخابات. وتناول الفصل الرابع من القانون واردات البلدية وتفاصيل الرسوم والضرائب

والفوائد التي تحصل عليها وتنظيم مصروفاتها فيما يتناول الفصل الخامس واجبات رئيس البلدية (٢٦).

ومن خلال بعض مواد "الشهباء" في أعدادها المتوفرة يمكن التعرف على بعض أوجه النشاط التجاري لحلب فقد ورد في العدد الثالث خبر وصوله "عبد القادر اقتدي الدنا" ربوع الشهباء ليتولى "رياسة المحكمة التجارية".

وتلتقي "الشهباء" في العدد ذاته الضوء على الدور التجاري الهام الذي أدته حلب محليا ودولياً إذ تمتعت بوقع تجاري ممتاز مما ساعد على فتح أسواق الدولة العثمانية إمامها ولاسيما مناطق الأناضول المجاورة وامتدت العلاقات التجارية لحلب لتشمل مناطق وأقطار عديدة، لتتحول إلى مركز هام لتجارة المرور بين أوربا من ناحية وبإيران والشرق الأقصى من ناحية أخرى وقد كانت القوافل التجارية تلقى فيها من التسهيلات ما كان يغري أفرادها بطرقها على الدوام حتى أصبح طرق حلب – البصرة – الهند في أوائل القرن التاسع عشر أكثر أمنا، وأكبر سرعة، وأرخص تكاليف من الطرق الأخرى (٢٧).

وفي هذا الإطار كتبت "الشهباء" انه سيصل إلى حلب بعض تجار من جزائر سيام (الارخبيل العثماني) لشراء ٧٠ الف كلية اسلامبولية حنطة وكذلك من قبرص من يبتاع ٣٠ الف كيلة ومن الاستانة من يبتاع ٥٠ الف كيلة. وتقرر اعفاء هذه الأغلال من "الرسومات عند خروجها من ثغر الاسكندرونة"(٢٨).

تبدو الأهمية التجارية كلك لحلب من خلال ملاحظة الصادرات والواردات في الولاية. فقد نشرت "الشهباء" في عددها السابع، وهو اقل الأعداد اهتماماً بحلب الولاية أو المدينة، خبرً يتعلق بأسعار البضائع الموضوعة ضمن لائحتي الصادرات والواردات. وضمن الصادرات الصوف والقطن والزيت والتنباك والسمسم والسمن والصابون والدبس . إما الواردات فمنها السكر والقهوة والارز والبهار والرصاص والقصدير والكبريت (٢٩).

وتطلبت مصلحة التجار إيجاد وسيلة سريعة ومأمونة للبريد لعلاقته بتسهيل الاتصالات بين المراكز التجارية وتسيير الأعمال التجارية. وفي هذا الإطار نشرت "الشهباء" في عددها السادس خبراً يتناول وضع البريد أو البوسطة جاء فيه:

"إن بعض التجار قدموا للولاية معروضاً (طلباً) التمسوا فيه فصل البوسطة (البريد) الأجنبية عن الملتزمين وأحالتها لأربابها".

وأضافت الصحيفة قائلة "كنا نود إن يصدروا دعوى على الملتزمين ويمنعونهم أضرار التعطيل التي كانوا سببا لها"(٣٠).

وتعود "الشهباء" إلى الإشارة لموضوع البريد في عددها الحادي عشر. فقد نشرت في هذا العدد إن الوالي قد أقال المتقاعسين وأناط المهمة "التزام البريد" "بذوات مقتدرين" كانوا قد "جربوا في ذلك سابقاً مدة سنيين عديدة لم يخلوا فيها عن المواعيد المحتومة"(٣١).

كان من نتائج سوء الإدارة العثمانية في ولاية حلب، كما ترى "الشهباء"، هو التعسف في جباية الضرائب وتحولها إلى عبء ثقيل على كاهل المواطن الحلبي وأمام عجلة التطور في بلاده. ومن هنا كتبت "الشهباء" تنبه ولاة الأمر إلى وضع "جباية الأعشار" أي الضرائب بصورة "حسنة". وتمنت الصحيفة على "مجلس المبعوثان" كي يشرع بما يضمن جباية صحيحة "وما ذلك إلا شفقة على مال الدولة وعلى الفلاحين من تعدي الملتزمين"(٣٢).

يعد صدور قانون "تشكيل العساكر الملكية"، وتلاوته في محفل من وجوه الطوائف الثلاثة "في جلب الإحداث المهمة التي جلبت انتباه "الشهباء" لأهميته بالنسبة لولاية جلب وباعتبار إن القانون السابق المتعلق بالجيش العثماني قد حصر الخدمة في الجيش الملكي في نطاق المواطنين المسلمين، فكان لابد في القانون الجديد إن تتساوى التبعة العثمانية غير المسلمة في الخدمة العسكرية.

نشرت "الشهباء" القانون الجديد ابتداءاً من العدد السادس وقد وصف القانون بأنه من "التدابير المؤدية إلى سلامة المملكة وسعادة عموم الرعية". ذلك أن "تعميم العسكرية" هو "من أهم هذه المقاصد العلية خصوصاً وبها يكون إتمام أصول التساوي بين أصناف الرعية كما تقتضيه العدالة من حيثية كونهم جميعاً متساوون في الحقوق والوظائف، فيلزم إن يشتركوا جميعاً في المحافظة على الأمن والراحة في الوطن المشترك".

وبشر القانون في خاتمته أنه "من الآن فصاعداً، فليترك التعبير بعساكر ملية أو عساكر معاونة، ويعبر بعساكر ملكية"(٣٣).

وتابعت "الشهباء" نشر صورة "فرمان" سلطني أخر تلي في افتتاح مجلسي الأعيان والمبعوثان في العاصمة العثمانية، ونص الأمر على: "أن حصول استعداد الوصول لأكمال ترتيبات العساكر الملكية وإبراز العثمانيين غير المسلمين بالشوق القبلي والاشتراك الفعلي في المحافظة على الوطن هو معدود من وقوعات دولتنا المسرة، وبما أن المساعدات التي نالتها التبعة غير المسلمة قد تقوت بكليتها بالقانون الأساسي وأضحت متساوية إمام القانون، وفي حقوق البلاد

ووظائفها فاشتراكها إذا في الخدمة العسكرية التي هي أعظم الوظائف والمدخل الموصل إلى حق المساواة صار أمراً طبيعياً، فلذا كانت آثار معرفة الوظيفة المبرزة في هذا المطلب حرية بالتحسن، وأضحى إدخال الأهالي غير المسلمة كذلك في سائر صفوف العسكرية أمراً مقرراً، وبما إن إجراء فعل القانون الأساسي ونفوذه على الوجه الاتم، أنما هو الواسطة الوحيدة لسلامة دولتنا، كانت اكبر آمالي معطوفة أولاً لأستفادة صفوف تبعتنا بالتمام من سعادة المساواة الكاملة ومن ترقيات بلادنا المدنية والعسكرية"(٣٤).

لكن مجال تحقيق الأوامر السلطانية الخاصة بالولاية كان محدوداً جداً. ويقع جانب من وزر ذلك على عاتق الإدارة العثمانية للولاية ويبدو ذلك واضحاً أيضا في لجنة الإصلاحات العمومية. فقد اصدر السلطان فرمانا يقضي بتشكيل لجان أصلاح تقوم بتنفيذ خطة سياسية من اجل تطوير ولاية حلب انطلاقاً من مبدأ اللامركزية.

نشرت " اعتدال"(٣٥) في عددها الأول خبر صدور الفرمان الخاص بتشكيل "لجنة الإصلاحات العمومية" وأشارت إلى وظيفتها في أصلاح شؤون ولاية حلب ومما جاء في هذا الصدد:

"إن احتياجاتنا العام إلى الإصلاح بالغ فينا حتى إلى لزوم الإصلاح في تفهم معنى لفظة الإصلاح ولذلك نبتدأ بتعريف الإصلاح انه في اصطلاح السياسيين إزالة المفاسد وإكمال النواقص وموضوعه تنظيم الإدارة السياسية وغايته حصول السعادة العمومية وهي بغية الكل في الكل".

وإذا "صح في الإفهام معنى لفظة الإصلاح حق للأفكار أن تتوجه بكليتها إلى العناية بشأن لجنة الإصلاح، فأنها الهيئة الوطنية التي تعلقت بها الآمال في إخراج مدلول الإصلاح.

وترى "اعتدال" إن وظيفة "اللجنة العمومية المنوه بها حسب منطوق الفرمان العالي السلطاني هي أولاً تشخيص إدارة الحكومة الحاضرة والبحث في نواقصها وأسباب اختلالها ثم تحري وسائل أصلاحها وتنظيمها وربط بقانون إداري تتخذه الدولة دستوراً للعمل في الولاية".

ويتلخص القانون حسبما تراه "اعتدال" في "امناحنا هذا الامتياز الذي لم تصل إليه امالنا قط اعني تفويضنا حرية النظر في شؤون بلادنا". وتشكر "اعتدال" سلفاً العناية، شكر من يعرف قدر النعم، ولنبادر بسرور لأثبات لياقتنا واعلان بهجة مستقبلنا بما نظره في مراءة حالنا الان من علو النفس وكرم الجنس وبالغ القدرة وسمو الأفكار"

وتخاطب "اعتدال" اعضاء اللجنة الاصلاحية بلسان جميع ولاية حلب بقولها "انتم نواب عموم سكان الولاية، فأنتم تشخصون خمسمائة الف نفس، فاعلموا انهم قد انابوكم عنهم لمجرد

تحصيل وسائل سعادتهم العمومية وقد وثقوا بامانتكم وغيرتكم فعليكم إن تشكروهم على شرف توليهم اياكم هذه الثقة العامة، وذلك بالبحث والتفكير في اصلاح احوالهم وتحقيق امالهم ولاشك انكم إذا وفيتم وظائفكم الجلية حقها اعني بالتزام التروي والغيرة تنالون ثناء العموم وذلك هو الفخر الحقيقي".

وتحذر "اعتدال" من مغية "تفرق القلوب وتشاحنها فتعودون بالخيبة وتخسرون الثقة العامة وهو خسران مبين".

وتلخص "اعتدال" وظائف اللجنة " بتنظيم اللجنة "بتنظيم الإدارة وتعميم المعارف وتسهيل الطرق وترقي الزراعة وإصلاح المحاكم"(٣٦).

ولما كان الهدف من تشكيل "لجنة الإصلاحات العمومية" هو "تنظيم الإدارة، وتعميم المعرف، وتسهيل الطرق وترقي الزراعة وإصلاح المحاكم"، فقد حاولت "اعتدال" استغلال الفرصة لتضع إمام اللجنة بعض المطالب الملحة لولاية حلب.

فقد وجهت الأنظار في العدد ذاته إلى بعض المظاهر المرفوضة وبأسلوب لا يخلو من السخرية: "صحراء سوق الجمعة وأكنافها وهي صحراء واسعة متوسطة في المدينة تشبه صحراء المغرب في توسطها إفريقيا ومحيطها نحو أربعين كيلومتراً وفيها سلسلة جبال اورال في ارتفاعها وهي متكونة من اوساخ المدينة، ولم يمنع من تجسمها وارتفاعها ما تحمله عواصف الاهوية منها، وتمطره على رؤوس سكان المدينة، لأن كثرة ما هو متصل الورود عليها من الاوساخ يعوض النقص بل ويزيد. ولشهرة هذه الصحراء لاحاجة لتحديدها".

وظاهرة أخرى تستلفت "اعتدال" الأنظار إليها وهي "بحيرة الكلاسة وهي مستنقعه تتكون من اجتماع مياه القاذورات ومساحة وجهها يبلغ نحو الف متر أو يزيد، وموقعها في الجهة الغربية من المدينة وهي محدودة شرقاً بسور المدينة وغرباً بمنتزه رئيس دائرة البلدية الأولى عز تلوزكي بك وجنوبا بمحلة الكلاسة وشمالاً بطريق عام. وكان ظهور هذه البحيرة منذ ثلاث سنين غير إن هذه الأيام نضب ماءها ولا تعلم هل ذلك من شدة حرارة هذا الصيف وهو الغالب ام من ثمرة همة دائرة البلدية الثانية. وعلى كل حال فقدت المدينة بذلك بكسبه الهواء من الجودة فيمتزج ببخارها المتصاعد منها"

وهناك ظاهرة أخرى عبارة عن "مزابل الحمامين التي هي في جسامتها وارتفاعها وشكلها المربع أو المستدير تحاكي اهرامات مصر المشهورة وهي تتكون من الروث الطري وتتسلق على

هذا الشكل لأجل التجفيف ولها فائدتان للمدينة بخارها والثانية دخانها الذي ينشر في سماء المدينة فيظلها ويلطف عنها الحرارة صيفاً والبرد شتاء"[٣٧].

تلك هي أهم ما جاء في الأعداد التسعة المتوفرة من "الشهباء" والعدد الأول من "اعتدال" فيما يتعلق بالإدارة العثمانية في ولاية حلب، مع ما اقتضى من تعليمات مناسبة من صاحب الجريدة ورئيس تحريرها.

ولعل ما يميز محليات الشهباء عن غيرها من جرائد الولايات أنها ركزت على الأخبار والتعليقات الخاصة بإحداث الولاية والمشاريع العامة التي تخص شؤون الادارة العثمانية الأمر الذي تضاء جانبا من النظام الإداري في حلب.

وفي كل الأحوال تركت سياسة الولاة القائمة على التعسف والظلم والإحكام القطعية، والصلاحيات المطلقة أثارها في الحالة الأمنية في ولاية حلب. فقد شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً ملحوظاً في حوادث الاعتداء وقطع الطرق والسلب. وكانت القوافل التجارية تعرض لهجوم اللصوص وشهدت حلب قيام انتفاضات أسهمت في اندلاعها ظروف الاستغلال، وازدياد الضرائب، وارتفاع أسعار المواد المعاشية. يقول احد مؤرخي حلب بهذا الصدد:

"والذي نراه ونستقرئه في تاريخ الحلبيين أنهم كانوا إذا جاعو اقاموا وإذا ظلموا ثاروا وتأبى نفوسهم إن ترضى وان تقيم عليه"[٣٨].

الهوامش

[١] جان داية، صحافة الكواكبي، بيروت، ١٩٨٤.

[٢] كما جاء في افتتاحية العدد الأول من "الشهباء" الصادر في ٢٨ نيسان- ١٠ ايار عام ١٨٧٧.

[٣] أول صحيفة في بلاد الشام وقد صدرت في مطلع عام ١٨٥٨.

[٤] صدرت في بيروت في مطلع عام ١٨٧٤.

[٥] صدرت في بيروت في ٢٠ نيسان ١٨٧٥ إذ هي أول صحيفة عربية تصدر كشركة مساهمة.

[٦] اصدرها المعلم بطرس البستاني في بيروت في ١١ حزيران ١٨٧٠ واوكل لأبنه البكر سليم رئاسة تحريرها.

[٧] عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٩، ص٦١-٦٢.

[٨] عمر ابو النصر، سورية ولبنان في القرن التاسع عشر، بيروت، ١٩٢٦، ص٧٥.

[٩] أطلق اسم سورية في أواخر العهد العثماني على مجموعة ولايات لم يشتهر بين اهلها هذا الاسم ويشوب ال هذه الكلمة "سورية" ومعناها كثير من الغموض وقد اطلقت في الغالب على المنطقة التي تحدها جبال طوروس شمالاً، وسيناء وخليج العقبة جنوباً، والبحر الابيض المتوسط غرباً، وبادية الشام شرقا، للتفاصيل ينظر:
د. عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠، ١٨١٦، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٤-١٧.

[١٠] يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، بيروت، ١٩٦٦، ص١٦-١٧.

[١١] خسرت سورية لواء عينتاب واقضيته الاربعة: اورفة، سروج، روم القلعة، بيرة جك كما فقدت لواء مرعش واقضيته الاربعة: الزيتون، يارزجق، اندرين، مرعش كذلك خسرت ثلاثة من الاقضية لواء حلب نفسه وهي : بيلان اسكندرون، وانطاكية.

[١٢] يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، الجزء الأول، استانبول، ١٩٨٨، ص٢٢٣.

(١٣) نقلاً عن: عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع ع شر ومطلع القرن العشرين، بيروت، ص١٩٧٢، ص٤١.

(١٤) كامل بن حسين الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، الجزء الثالث، حلب ١٩٢٦، ص٤٤٥.

(١٥) للتفاصيل عن ظروف اعتلاء السلطان عبد الحميد للعرش العثماني ينظر:
جون هاسلب، سلطان الاحمر عب الحميد، قصة حياة السلطان عبد الحميد، تعريب فليب عطا الله، بيروت، ١٩٧٤، ص٩٥-١١٠.

(١٦) عين باشا الشرواني واليا على حلب عام ١٨٧٤ لكنه نقل بعد تسعة أيام إلى ولاية الحجاز وينطبق القول نفسه على الوالي مصطفى ذهبي.

(١٧) عائشة الدباغ، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٨) صدر العدد الأول من "الشهباء" يوم ٢٨ نيسان ١٨٧٧ ثم تلاه العدد الثاني في الاسبوع التالي ينظر:
جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٨٦٥-١٨٦٥، الجزء الأول، بيروت، ١٩٨٢،ص٦٧،
الفيكونت فليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج١، بيروت، ١٩١٤، ص٢٠٠.

(١٩) "الشهباء" (جريدة)، حلب، العدد الأول، ٢٨ يسانو ١٠ ايار ١٨٧٧، مقتبس من: جان داية، صحافة لكواكبي، بيروت، ١٩٣٩، وسنقتصر في الهوامش التالية الإشارة إلى عدد الصحيفة دون ذكر المصدر، د.احسان عسكر، نشأة الصحافة السورية، عرض القومية في طور النشأة، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٤.

(٢٠) المقصود بعبارة "الخطوط السلطانية" الادارات والبلاغات الصادرة عن السلطان العثماني.

(٢١) جان داية، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢٢) الشهباء، العدد الثاني، ٥و١٧ ايار، ١٨٧٧.

(٢٣) "الشهباء"، العدد الخامس، ٨ و٢٠ كانون الأول، ١٨٧٧.

(٢٤) "الشهباء"، العدد الخامس، ٨و٢٠ كانون الأول، ١٨٧٧.

(٢٥) "الشهباء"، العدد السادس، ١٥و ٢١ كانون الأول، ١٨٧٧.

(٢٦) "الشهباء"، العدد السادس، ١٥و ٢١ كانون الأول ١٨٧٧.

(٢٧) "الشهباء"، العدد الثالث، ٢٤ تشرين الثاني و٦ كانون الأول، ١٨٨٧.

(٢٨) John Barker, Syria and Egypt under the last five Sultans of Turky, ed by E,B.B Baykar, vol 11, New york, 1973, pp. 10-12.

(٢٩) "الشهباء"، العدد السابع، ٢٢كانون الأول سنة ١٨٨٧ و٢كانون الثاني ١٨٨٨.

(٣٠) "الشهباء"، العدد السادس، ١٥و ٢٧ كانون الأول ١٨٧٧.

(٣١) "الشهباء"، العدد الحادي عشر، ١٩، ٣١ كانون الثاني، ١٨٧٨.

(٣٢) "الشهباء"، العدد السابع، ٢٢ كانون الأول سنة ١٨٨٧ و٣كانون الثاني ١٨٨٨.

(٣٣) "الشهباء"، العدد السادس، ١٥و ٢٧ كانون الأول سنة ١٨٧٧.

(٣٤) "الشهباء"، العدد السابع، ٢٢ كانون الأول سنة ١٨٨٧ و٣كانون الثاني ١٨٧٨.

(٣٥) صدر العدد الأول من ((اعتدال)) في ٢٥ تموز ١٨٧٩.

(٣٦) "اعتدال" العدد الأول ، ١٣و ٢٥ تموز ١٨٧٩.

(٣٧) "اعتدال" العدد الأول ، ١٣و ٢٥ تموز ١٨٧٩.

(٣٨) محمد راغب الطباخ الحلبي، اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، الجزء الثالث حلب، ١٩٢٦، ص٤٣٩.